CAIRO INSTITUTE
FOR HUMAN RIGHTS STUDIES
Institut du Caire pour les études des droits de l'homme
مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

مجلس حقوق الإنسان – الدورة الرابعة والعشرون
مداخلة شفهية
مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان
البند ١٠ – المناقشة التفاعلية مع الخبير المستقل عن السودان
ألقتها باولا سلوان ضاهر

شكرًا لك سيدي الرئيس،

يرحب مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان بتقرير الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في السودان، ولكننا ما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء فشل هذا المجلس في الاستجابة بشكل مناسب وفعال تجاه جسامة الانتهاكات واسعة النطاق والمستمرة للقانون الدولي الإنساني و القانون الدولي لحقوق الإنسان التي تُرتكب في السودان.

إننا نلفت نظر المجلس بشكل خاص إلى الوضع في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق حيث تستمر الاشتباكات وتفيد التقارير أن القوات السودانية والميليشيات المتحالفة معها، قامت بقصف جوي وبهجمات برية بشكل عشوائي على عدة مناطق مدنية مأهولة بالسكان؛ مما أدى إلى سقوط ضحايا مدنيين على نطاق واسع وإلى التشريد الجماعي. وفي دارفور أيضا استمر القتال ونتج عنه تشريد مئات الآلاف من المدنيين الآخرين. وفي جميع هذه المناطق، يتم منع المساعدات الإنسانية بانتظام من الوصول إلى أعداد كبيرة من المدنيين ممن يتأثرون بشكل مأساوي بتلك النزاعات.

إننا نشعر بالمزيد من القلق تجاه الجهود التي تبذلها الحكومة السودانية مؤخرًا –بشكل خاص من خلال جهاز الأمن والمخابرات الوطني– من أجل تقييد أكبر لحريات التعبير، وتكوين الجمعيات، والتجمع، وذلك عن طريق فرض الرقابة على وسائل الإعلام المستقلة المطبوعة والإليكترونية، وتقييد عمل المجتمع المدني وإغلاق العديد من المنظمات، واستخدام القوة المفرطة وحتى المميتة لقمع المظاهرات العامة. بالإضافة إلى ذلك، فإن كل من يُعتقد أنه من معارضي الحكومة، غالبًا ما يتعرض لتهديدات ومضايقات، واعتقال تعسفي، وسوء معاملة، وتعذيب. مثل هذا القمع هو مضر للغاية، خاصةً لأن البلاد على أعتاب عملية وضع دستور جديد وإجراء انتخابات وطنية.

بناءً على ما سبق، فإننا ندعو المجلس لأن يدين بشدة هذه الانتهاكات المُرتَكبة في السودان، وأن يجري تحقيقًا مستقلاً في الانتهاكات التي ارتكبت في دارفور وجنوب كردفان، والنيل الأزرق، وأن يحث حكومة السودان على السماح للوكالات الإنسانية بالوصول لهذه المناطق دون عوائق. على المجلس كذلك أن يتخذ إجراءات وفقا لجسامة الحالة في السودان، وذلك عن طريق تجديد ولاية الإجراء المخصوص ببلد السودان لمدة ثلاث سنوات في إطار البند الرابع، لرصد والإبلاغ عن حالة حقوق الإنسان في البلاد.

شكرًا لك سيدي الرئيس.